ادريب ديمتري*

وهم السلام المتجدد والرهانات الخاسرة:

الاسلاميون وخروقات التغيير

■ اخيرا نطق مجنون واشنطن بالحكمة، وصرح علنا بالحقيقة وهو يضع اتباعه وعملاءه بالمنطقة امام مصيرهم المحتوم، اذا توانوا او قصروا في تنفيذ اوامره وتعليماته في المهام الموكولة اليهم: «على السعودية ومصر والاردن ودول الخليج ان تفهم ان هزيمة امريكا ستمثل خطرا استراتيجيا على بقائهم» ولانهم «معتدلون» وعقلاء فقد سبق كبيرهم حسني مبارك واعلن حتى قبل وصول كوندوليزا رايس الى المنطقة انه يتفهم غزو اسد يهوذا للصومال، عضو الجامعة العربية!

كما سكت عن الغارة الامريكية على جنوب البلاد، والتي قتلت مئة من الرحل والرعاة الصوماليين بجمالهم لانهم يؤوون زعماء القاعدة! على ما ذكرت كل وكالات الانباء. ولم تكد كوندوليزا رايس تضع اقدامها في المنطقة وتجتمع به في عاصمة الفراعنة العظام الاقصر، حتى اعلن وزير خارجيته ان مصر تؤيد قرارات بوش وخطته للعراق التي تقضي بزيادة القوات الامريكية بالعراق، لا جدولة انسحابهم والاستعداد لشن هجوم على ايران وسورية، ما يتعارض حتى مع نصائح اقرب اصدقائه في تقرير بيكر ـ هاملتون، كما ويلقى المعارضة والرفض من الاغلبية الديمقراطية في مجلس الكونغرس ومن الرأي العام الامريكي والعالمي قاطبة.

لسنا بصدد مأجورين او خونة وجواسيس، فهؤلاء امرهم معروف، عرفتهم الشعوب في كل مكان وزمان، ولا هم اقطاعيون او قبليون تقليديون، بل هي طبقات وفئات جديدة، ومصالح انانية، امتزجت بالقديم او جاءت منه وركبت عليه ووظفته خير توظيف. ريعية بترولية وغير بترولية وخدمية غير منتجة تعيش على رأس المال والنشاطات المافوية والاجرامية في معظم الاحيان. وهي النتاج المباشر لرأس المال العالمي المعولم والمتوحش، لا تستهدف سوى الربح السريع، والربح وحده، وعن اي طريق، ولذا النهب والفساد سمتها الاساسية. ومن العالم الثالث، وعالمنا العربي في القلب منه تبيع شعوبها. هذه النظم آيلة للسقوط تراهن في البقاء وفي سلامها وامنها وفي الغنى ومراكمة الثروة على العدو الامريكي وحليفه الصهيوني ومن هنا نشأ حلف بغداد الجديد فهو مثل قرينه التاريخي، حلف نوري السعيد كان ينشد الامن والبقاء في مواجهة زحف التاريخ، وسقط بسقوط صاحبه. كذلك الحلف الجديد دليل نهاية مرحلة وبزوغ مرحلة جديدة. تمتد جذره الى بداية المرحلة الساداتية، مرحلة كامب ديفيد والحقبة البترولية ونظمها المريعة، وهي مرحلة الردة والتخلف الشديد. وكانت بداية الحلف في التسعينات في ازمة نظام مبارك الطاحنة، ازمة الافلاس واحتمالات السقوط. حينها انقذ الطاغية نظامه بصفقة مع العدو. وفر الغطاء العربي لغزو امريكا للعراق والخليج بدعوى تحرير الكويت، وانطلاق الامبريالية الامريكية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، في مقابل اسقاط ديونه وجدولتها. وها هي الازمة تحل من جديد، ازمة النهاية بعد ان انضمت كل هذه النظم، وسط مد ديمقراطي عالمي وصعود لحركات الشعوب والمجتمع المدني في كل مكان. واصبحت القضية بالنسبة لكل نظم هذه المرحلة، ان تكون او ألا تكون. ولكن قسوة الطغيان وفظاعته، والذي تجسم في ظاهرتي التعذيب والافقار الشامل، فضلا عن دور المال البترولي الملوث، خلق وضعا بالغ التعقيد والصعوبة، كما خلق الموجة الدينية الجهادية في شتى اشكالها محليا وعالميا نشهدها في عملية الولادة العثرة والبعث الجديد.

في السلام الاسرائيلي الفلسطيني الموهوم يفتتح المشهد ونشاط الحلف الجديد بما نشرته صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية: نقل كمية كبيرة من العتاد العسكري لقوات فتح في 12/28 الموالية للرئيس الفلسطيني المعتدل محمود عباس، سبقتها محادثات رسمية بين اسرائيل وامريكا ومصر، حيث نقلت اربع شاحنات من مصر الى اسرائيل عبر معبر كرم شالوم في جنوب القطاع ثم واصلت القافلة طريقها محروسة الى معبر كارني، حيث تسلمت قوات الامن الموالية لعباس الاسلحة.

اما عن حماس والمحاولات الاخيرة لاحياء عملية السلام الموهوم ننقل عن كاتبين امريكيين في «هيرالد تريبيون» 2006/12/28 فالعملية في نظرهما تبدو على الوجه التالي:

وضع الفلسطينيين امام خيارين: العيش في عزلة ومعاناة في ظل حماس او سلام موعود ورخاء في ظل حكومة جديدة مدعومة دوليا واسرائيليا وعربيا، والطريق واضح يجري عباس انتخابات مبكرة او استفتاء يستعيد به السلطة بفضل الدعم المالي والعسكري وتنازلات موهومة وعندها ستقاوم حماس وفي المواجهة المسلحة المبتغاة سيتحقق لعباس الغلبة عسكريا فضلا عن تأييد شعبي واسع.

اما الشرط الضروري للوصول الى هذه النهاية السعيدة فهو تشكيل حكومة تلبي شروط الرباعية. ويعلق كاتبا المقال: النظرية انيقة ومغرية ولكنها ايضا غير علمية ولن تنجح. فهناك بداية هذا الكم الهائل من الشك والدين وعدم الثقة لدى الجمهور الواسع من الفلسطينيين والذي له اسبابه بالطبع. فالرجاء في ادارة بوش وفي العامين الباقيين لها معدوم والامل في تنازلات اسرائيلية ضرب من الخيال. وحتى لو حلت مجموعة عباس الفتحاوية بطريقة ما محل حماس، في اطار هذه الاوهام والخيالات فعندها سيلقى عباس الخيانة الثالثة على يد الامريكيين والاسرائيليين. اما الخيانة الاولى فقد جاءته عندما ضغطت امريكا على عرفات لينصبه رئيسا للوزراء عام 2004 والثانية جاءته عندما انتخب بعد عرفات. ففي جميع هذه الاحوال قدمت اسرائيل ومن ورائها امريكا وعودا لا يزال الفلسطينيون ينتظرونها.

ولكن ابعد الاحتمالات خطرا واكبرها يرتبط بحقائق السياسات الفلسطينية والواقع الفلسطيني اذ انه تصور عملية تفاوضية جادة وناجحة تنبثق من مجتمع فلسطيني مكلوم ومستقطب وهم.

وسيتجدد العنف بضراوة والرد الاسرائيلي بضراوة اشد.

هذا فضلا عن ان عملية سلامية مع حكومة فلسطينية تقام مع استبعاد حماس امر مستحيل. فحماس ليست ظاهرة عارضة، يمكن استئصالها بقوة السلاح، بل هي سمة راسخة في الحياة السياسية الفلسطينية مثلها مثل فتح. وتوهم عملية سياسية حقيقية او جلاء عن الضفة الغربية يمكن ان يتحقق ويحدث على حسابها ودون حساب لمقاومتها، من اوهام واشنطن التي تمارس جهلها بالعالم العربي، كما فعل بوش بغزوه للعراق.

ولكن السؤال الكبير الذي يظل عالقا هو لماذا هذا الاصرار من جانب حماس على عدم الاعتراف باسرائيل وتحدي المجتمع الدولي؟ وهو السؤال الذي ينقلنا الى قضية اكبر هي علاقة حماس بجذورها الاصولية السلفية الاخوانية: الكثيرون يرون ان راديكالية خطاب حماس ومواقفها تعود الى رؤيتها الاسلامية وجذرها في الاخوان المسلمين. وعرضت «الموند ديبلوماتيك» في عددها الصادر في كانون الثاني (يناير) 2007 لكتابين صدرا لباحثين هما برونو جويج وخالد حروب عن حماس، سجلا تطورا كبيرا في فكرها وممارساتها بالقياس الى اصولها السلفية والاخوانية الى حد التحول الى حزب وطني اسلامي على شاكلة التطور الذي حدث في حزب الله في لبنان. وقد بذل الباحثان جهدا كبيرا في المقارنة بين فكر ومواقف حماس اللاحقة وميثاقها التأسيسي عام 1988 والمستمد من الاخوان المسلمين في مصر.

حروب يتفحص بدقة وعناية ثلاثة مفاتيح للحركة لاحقة على ميثاقها الاخواني: البرنامج الانتخابي المعنون: «التغيير والاصلاح» في خريف 2005، وبرنامجها «لحكومة وحدة وطنية» (آذار ـ مارس 2006) والبرنامج الحكومي الذي قدمه رئيس الوزراء اسماعيل هنية للبرلمان الجديد في 27 اذار (مارس) 2006. ويلاحظ الباحث ان حماس تحولت الى «منظمة مختلفة بعمق» عن لحظة مولدها 1987.

في هذه الوثائق الثلاث اللاحقة تعبر المنظمة عن اهتمامها بالحريات السياسية، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة والاجتماع، و«التعددية» و«فصل السلطات» و«تداول السلطة» بل واقامة مجتمع «مدني متقدم» واحترام حقوق الاقليات. ومن الملاحظ في هذه الوثائق الثلاث تراجع المرجعيات الدينية، ويكاد «الكفاح المسلح» لا يرد بالمقارنة بصعود الاهتمام بالمواد التي تخص «الادارة» والحكم والاصلاحات المدنية. والتطور يبدو حاسما في بنيتها للحل «شعبان ودولتان» والموقف بالنسبة للقرارات الدولية حول فلسطين.

اما جويج فهو يلاحظ فيما يتعلق بقضية اساسية هي قضية التشريع الاسلامي في فلسطين، ان الملفت ان الوثيقة تكتفي بالتلميح للتراث والتقاليد القرآنية، دون تشديد. والباحث يرى اهمية في ادانة الوثيقة للاحتلال وعدم شرعيته مع الاشارة الى قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن، وبما لا يعني بالطبع اعتراف حماس الرسمي باسرائيل.

وفيما يتعلق ببرنامج «حكومة الوحدة الوطنية» فهو يؤكد في مقدمته على ضرورة التمسك بالثوابت الوطنية التي لا تقبل التنازل: انهاء الاحتلال وحق العودة وحق المقاومة «بجميع اشكالها» واقامة الدولة الوطنية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ورفض الحلول الجزئية.

وفي الثلاثة عشر بندا من بنود «التغيير والاصلاح» والتي تعالج السياسة التشريعية والقضائية يقول حروب ان البند الاول فحسب يذكر «القانون الاسلامي باعتباره المصدر الاساسي في التشريع» وهو وحده الذي جذب انتباه الميديا والدوائر الغربية واثار المخاوف باعتباره تشريعا لاسلمة المجتمع. اما الـ12 بندا الاخيرة والتي لم يأت ذكر الاسلام في اي منها تمر بلا ادنى انتباه!

ومع ذلك فأي من هذه الوثائق الثلاث لم تعرها الميديا او الدوائر الغربية الرسمية ادنى اهتمام. وهذا الصمت ان لم يكن التعتيم على كل هذه النصوص «الحماسية» يثير بلا شك التساؤلات حول الموقف الحقيقي «للمجتمع الدولي» و«الاتحاد الاوروبي»، وقرارهم بخنق الفلسطينيين اقتصاديا ان لم يتخلوا عن «العنف والاعتراف باسرائيل دون اي مقابل من الجانب الاسرائيلي» فهذا التركيز على «اسلامية» حماس يقول كاتب «الموند دبلوماتيك»، واستخدامهم لهذه «الاسلمة» لتمرير المقاطعة، وصب الحنق على حماس فهو لاغراض اخرى!

ومن جانبنا نقول انه تمسكها بالثوابت بلا شك ورفض اي تنازلات مجانية.

ومنذ عام 1995 اقترح الشيخ احمد ياسين على اسرائيل «هدنة طويلة» في مقابل دولة فلسطين في الضفة وغزة وهو الذي اعلن عام 2004 انه يترك «بقية الارض المحتلة للتاريخ» اي فلسطين التاريخية.

وحتى استاذ اسرائيلي هو البروفسور زيف سترنهل المؤرخ والاستاذ بالجامعة العبرية يعبر عن استغرابه في صحيفة «هآرتس» لهذا التمسك والاصرار على اعتراف حماس باسرائيل ويقول «كيف نطلب من حماس الاعتراف بدولة ليس لها حدود مرسومة ومعترف بها، وهي تتوسع كل يوم وتعلن عن انشاء مستوطنات جديدة». ونضيف من جانبنا وهي تعلن عن انشاء مستوطنات جديدة في غور الاردن، وتوسيع مستوطنة معالي ادونيم!

ويسجل البروفسور زيف في هذا السياق ان وزير التربية الاسرائيلي يولي تامير وقع اخيرا قرارا يُلغي شرعية الخط الاخضر، وهو حدود اسرائيل في 4 حزيران (يونيو) قبل العدوان، ويقضي بمحو اي اثر بالكتب المدرسية لخط الهدنة 1949، وهو ما يعني توسعا بلا حدود، واسترداد حدود اسرائيل التاريخية، كما رسمتها التوراة! والدولة التي لا تريد حدودا ثابتة ومعترفا بها كما يقول البروفسور زيف «مقضي عليها بالحرب الدائمة.. واسرائيل في حاجة اكثر من غيرها الى تثبيت حدودها حتى تحصل على الدعم الدولي، لانها قامت على الاغتصاب ومنذ البداية اسرائيل تخوض معركتها على ارض تحترق تحت اقدامها» (لوموند /26 12/22).

والان اذا كانت امريكا ومن ورائها اسرائيل والاتحاد الاوروبي، وحتى التوابع العرب، يصرون على اعتراف حماس بشروط الرباعية وفي مقدمتها الاعتراف باسرائيل، وهو الامر المتوقع والمفهوم، فكيف بعباس والمجموعة الفتحاوية السلطوية تصر بدورها على قبول حماس بهذه الشروط، وتعترف بدولة تحتل القدس عاصمة ابدية لاسرائيل، ودولة بلا حدود! وتعلن ان مفاوضات حكومة الوحدة الوطنية انتهت الى طريق مسدود؟ عجبي».

ولكن من الجانب الآخر اذا كانت حماس بقيادة الشهيد الشيخ احمد ياسين استطاعت ان تحدث هذا التحول الكبير، استجابة لضرورات الجهاد والنضال وحتمياته في بلد مثل فلسطين متعدد الاديان والمشارب، واذا كانت قاعدة التحرك اصبحت هي الوطنية وليست الدين والماضوية والهدف لم يعد فلسطين اسلامية، بل فلسطين وطنية وهو ما يرفض الفكر والمواقف الاصولي السلفي، الذي ينادي بالدولة الدينية فكيف بهم عجزوا عن الاتفاق على الاقل مع بقية فصائل الرفض، التي تقف على نفس الارض التي يقفون عليها، وحتى يجبروا فتح وقادتها السلطويين على تغيير موقفهم الذي اعلنوه غداة صدمة المفاجأة.. وهو التعثر الذي يثبت انه لا يزال هناك بقايا من جمود وتردد وجنوح الى العزلة والتفرد يثقل حركتهم، وهي بعض سمات جذورهم الاخوانية.

اما حزب الله في لبنان، فهو ليس في حاجة الى مزيد بالنسبة لخروجه من شرنقة الاصولية والطائفية وتحوله الى حزب وطني وقومي عربي ومدني. مواقفه المشهودة ونضالاته الوطنية والقومية ضد كافة المشاريع الاستعمارية في المنطقة وفي مواجهة اسرائيل لم تعد تحتاج الى دليل. وكذلك خطب واحاديث قائده حسن نصر الله التي تفوز بالعقلانية والاستنارة لا تحتاج الى مزيد. وما يحتاجه هذا الحزب فقط الى مزيد من الجهد ليصبح حزب كل لبنان.

قدمنا هذين النموذجين، حزب الله وحماس في اطار التحولات الجارية والواعدة، والضرورة والواجبة التي تفرضها اللحظة في ساحة الاسلام السياسي غير الارهابي، وعيننا على مصر المحروسة وما يجري بها من اهوال وهو اقل ما يوصف به حال مصر تحت حكم مبارك ونظامه الاجرامي. مصر عند مفترق طرق وفي حاجة الى انقاذ سريع لنفسها ولامتها والتي اصبحت في امس الحاجة لدورها قيادتها، ولا ينقذها الا اعلى درجة من الوحدة بين قوى التغيير والثورة فيها، واعلى درجة من وضوح الرؤية للمستقبل وللمهام العاجلة. ولان الخبر لم يعد يسمح لذلك نكتفي ببعض رؤوس موضوعات مفاتيح للحوار والنقاش.

قوى التغيير والثورة فيها اعملت سلاح النقد الذاتي، وراجعت اخطاء الماضي التي قادت الى الكارثة التي نعايشها. الناصريون نفذوا تجربة عبد الناصر بدرجة او اخرى ولا يزال الكثير، فبعض رموزهم لا يزال يبرر بعض اخطاء الماضي. الماركسيون والشيوعيون واليسار نقد اخطاء، وشكل اخيرا اتحاد اليسار ولكن لا يزال في صفوفه بعض المدجنين والانتهازيين الذين يتعاونون مع الحزب الوطني الديمقراطي والسلطة وهؤلاء لا يزيدون عن اصابع اليد الواحدة. اما الاسلام السياسي فمشكلته انه اصطلاح فضفاض يجمع العديد من المعاني والتيارات. وبالرغم من استبعاد الحركات الارهابية والتي تلجأ الى العنف الارهابي وكذلك التيارات المذهبية والطائفية، الا ان الاخوان المسلمين وهم القوة الاكبر، وضعهم يظل ملتبسا. فقد اعلنوا تخليهم عن العنف، كما ادانوا العمليات الارهابية، وقبلوا بالديمقراطية والتعددية وتداول السلطة الا ان ماضيهم وفكرهم الاصولي السلفي الماضوي والمعادي للديمقراطية والحرية والاحزاب لا يزال ماثلا يثير المخاوف والشك، في حقيقة قبولهم بآليات الديمقراطية واندماجهم في الحياة السياسية. وتجارب الجزائر والسودان وغيرها تزيد من مخاوف الكثيرين. فالمشكلة في اصوليتهم السلفية الماضوية التي تؤدي الى الحكومة الاسلامية وحكم الشريعة وهو الامر المرفوض من الاغلبية ومواقفهم وسلوكياتهم من الماضي القريب، اذا ضربنا صفحا عن الماضي الذي لم ينقدوه في معركة الانتخابات النيابية الاخيرة، فقد رفضوا الاستجابة لدعوات المعارضة: التجمع الوطني الديمقراطي التقدمي والحزب الناصري، والتحالف من اجل الاصلاح بقيادة د. عزيز صدقي وحركة كفاية، او على الاقل التنسيق في عملية الترشيح والانتخاب، ولكنهم اصروا على خوضها منفردين، ورفعوا شعارهم الاسلام هو الحل، بما يعني دولة ثيوقراطية دينية وحكم الشريعة. وجاءت المظاهرة الطلابية الاخيرة في جامعة الازهر، ورغم انها كانت ردا على استفزازات الامن في الجامعات الا ان مظهرها العسكري والعنيف قدم للنظام فرصة لتعبئة اعلامية واسعة ومكثفة في محاولة لان تخلق منهم فزاعة تخيف من البديل، ولتثبيت حكم الجبروت ومشروعه في التوريث. ولا يمكن التصدي لهذه الحملة الا بنقد معمق لفكرهم ومواقعهم التاريخية، حتى يزيلوا الشكوك من حولهم. وليس في سبيل امام الاسلام السياسي ليحتل مكانته في عالم ترتفع فيه امواج الديمقراطية، ومفاهيم المواطنة والمجتمع المدني الا بالعودة الى تراث الاسلام النهضوي المستنير واحيائه ومواصلة تراث رفاعة والافغاني ومحمد عبده وكل النهضويين الامجاد، والذي لا يدعو للدولة الدينية، بل على العكس ولدت منه الدولة العلمانية المدنية والدساتير والديمقراطية، ذلك طريق توحد كل القوى.. طريق انقاذ مصر.

* كاتب من مصر يقيم في باريس

الصدر/ نصر الله: ولعبة اطفاء الحرائق

ثائر الناشف*

■ فيما نجد في العراق زعيم فرق الموت المجاني مقتدى الصدر، فان على الضفة المقابلة ثمة رجل آخر حول دوره النضالي والجهادي المقاوم في تاريخ المنطقة الحديث الى رجل اطفاء، يتفن وفق ما تقتضيه المصالح الاقليمية في اخماد حرائق الحلفاء في العرق والمذهب، وهو السيد حسن نصر الله.

وللشهادة أمام التاريخ يستطيع نصر الله بما يملكه من كاريزما في الحضور المتميز والخطاب اللبق، انتشال الحرائق من قلب الموقد ووضعها في الثلاجة.

لقد خاب ظن نصر الله زعيم المشروع السياسي لايران في المنطقة على حد قول الباحث العراقي حسن العلوي من السلوك المشين لحليفه الصدر صاحب المشروع الطائفي والدموي الذي دشن الحلف بزيارته للبنان ولقائه نصر الله قبيل الحرب الاسرائيلية الأخيرة على لبنان.

نصر الله يدرك تماماً أنه أداة طيعة بيد الساسة الايرانيين، وأعلنها صراحة أن العلاقة مع طهران أشرف من العلاقة مع واشنطن وباريس، علماً أن أسياده يستميتون لمغازلتها ولو بكلمة واحدة، في حين يجهل حليفه الصغير مقتدى خطورة ما يقوم به بحق العراقيين من قتل وتهجير، فمن جهة يحرض على اشعال نار الفتنة التي عجزت أمريكا عن اشعالها بين الطوائف العراقية حتى اليوم، ومن جهة أخرى يخدم مصالح ايران القومية والمذهبية، بادعائها أن الصدر لا يمت لها بصلة عرقية، كما يمت عبد العزيز الحكيم وأتباعه، فجميع الحماقات التي يرتكبها مقتدى تعتبرها طهران خلافات عربية ـ عربية ولو اختلفت مذهبياً، الأمر الذي يريح أتباعها المتمثلين بفيلق بدر، وبالتالي التغطية على جرائمهم الفظيعة التي تتجاوز المعقول والخيال.

ان جرائم مقتدى تساوي ما يرتكبه الموساد الاسرائيلي والاستخبارات الأجنبية، وآخرها كان استهداف اللاجئين السوريين حسبما ورد في وكالات الأنباء العالمية وما تناقلته أغلب الصحف العربية والأجنبية.

ولعل الشيء المقزز بالمسألة العلاقة الجيدة التي خطها الصدر مع القيادة السورية والسوريين عموماً، فاذا به يعض على اليد التي امتدت له واحتضنته في أقسى ظروفه، بعيداً عن دور اتباعه الارعن في اعدام الرئيس العراقي صدام حسين والتنكيل به، نظراً للدلالة الرمزية التي يمثلها هذا الرجل بالنسبة للقوميين العرب.

هلً نصر الله كالقمر على الشاشة الذهبية مؤخراً ليبلغنا بطريقة اعتذارية أن العراق مكون من طائفتين كبيرتين هما الشيعة والسنة، فأي خطوة يخطوها الشيعة يكون السنة الى جانبهم والعكس صحيح، هذا الاعتذار أقرب ما يكون الى الاستخفاف المتابعين له، لقد نسي نصر الله أن التركيبة الطائفية في العراق تختلف عن تركيبته اللبنانية، صحيح أن العملية السياسية فيها سنة وشيعة، لكن السنة وباختلاف انتماءاتهم السياسية (ليسامحنا القارئ اذا استخدمنا بعض المفردات الطائفية) أبوا أن يرتموا في الحضن الايراني الحاضر بقوة في ساحاتهم عبر حرسه الثوري بشمال العراق وجنوبه، وتبين ذلك اثر اقتحام القوات الأمريكية للقنصلية الايرانية في أربيل واعتقالها عدداً منهم.

أراد نصر الله البرهنة على أن المقاومة في العراق ليست ملكاً للسنة بل من حق الشيعة أيضاً، السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا اذن يحتكر نصر الله المقاومة في لبنان ويحصرها بشخصه؟

لا شك أن توقيت اعدام صدام من قبل ميليشيا الصدر أضر كثيراً بشعبية نصر الله الداخلية في لبنان والخارجية في العالم الاسلامي، كما أضر بالمشروع التبشيري الذي تحرص طهران ورجالاتها الثورية على انجاحه في دول الجوار الاسلامي بكل صراحة وبدون خجل.

حقاً هي لعبة قذرة ومعقدة بدأت أولى أوراقها تحترق باحتراق ورقة الصدر من قبل الأمريكيين لانتهاء مفعولها، ومن الأتباع شرقاً لطهران وغرباً لواشنطن (حكام العراق الجدد) كي لا يشتد عودها.

التفسير الوحيد لكلام نصر الله عن السنة والشيعة في العراق، مجرد وساطة أخيرة عند ايران لاطفاء ورقة الصدر التي بدأت تحترق بعد أن حرقت الأخضر واليابس، فهل من مجيب يا ترى؟

* كاتب من سورية
Thaaer-1@hotmail.com

تحديات 2007 للبنان والمنطقة

د. لويس حبيقة*

■ تمر المنطقة العربية في ظروف صعبة نتيجة النزاع السياسي الدولي المرتبط باسرائيل وبمطامع الخارج بالثروة النفطية، كما بسبب المواجهة المذهبية والعرقية العلنية في العراق والمبطنة في بقية دول المنطقة. في الاقتصاد وبسبب ارتفاع أسعار النفط، نمت المنطقة العربية سنويا بمعدل 5,5% في فترة 2003 ـ 2005 مقارنة بـ4% في فترة 1998 ـ 2002. تشير الاحصائيات الأولية الى أن سنة 2007 ستكون مريحة عربيا بالرغم من الأزمات السياسية والأمنية المستمرة وبالرغم من سقوط بعض الأسواق المالية. من المتوقع أن تستفيد حكومات المنطقة من انعكاسات أسعار النفط المرتفعة لتثبت الاستقرار الاقتصادي وتنفق أكثر على التعليم والبنية التحتية وتحارب الفقر والبطالة.

نذكر هنا أن حوالي 140 ألف جريمة قتل تحصل سنويا في دول أمريكا اللاتينية أو ما يعادل ضعفي المعدل العالمي، وذلك بسبب سوء توزع الدخل والثروات كما بسبب الفقر والخدمات الاجتماعية والانسانية المتردية. تبلغ تكلفة هذهأمريكا الجرائم المباشرة وغير المباشرة حوالي 14,2% من الناتج الاجمالي الأمريكي اللاتيني. لذا يجب أن تتركز الجهود الحكومية العربية على محاربة كل العوائق المؤسساتية والقانونية التي تقف في وجه النمو والرفاهية كما في وجه الاندماج الناجح في الاقتصاد الدولي.

تعاني المنطقة العربية من زيادة سكانية كبيرة تنعكس زيادة في عدد العمالة المتوافرة. من المتوقع أن يصل عدد العمال الى 185 مليون شخص في حدود سنة 2020، أي 80% أكثر من سنة 2000. تحتاج المنطقة اذا الى 80 مليون فرصة عمل جديدة لاستيعاب الوافدين الى أسواق الانتاج. لذا على اقتصادات المنطقة تحقيق نمو سنوي ما بين 6 و7% حتى سنة 2020 كي تستطيع توفير فرص العمل للراغبين. هل المنطقة جاهزة للنجاح في وجه هذه التحديات؟ هل نحن مستعدون لتطبيق الاصلاحات المتنوعة في المؤسسات والقوانين والتي تريح المواطن والشركات وتشجعهم على الاستثمار في الداخل؟

تبعا لاحصائيات البنك الدولي، توازي صادرات فنلندا (5 ملايين شخص) مجموع الصادرات غير النفطية للمنطقة العربية (300 مليون شخص) وهذا غير مقبول. يمكن أن يقال الشيء نفسه اذا ما قارنا الوضع العربي بالوضعين المجري والتشيكي. يبلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى المنطقة حوالي 2% من المجموع العالمي، وهذا ضئيل جدا بكل المعايير. لا بد من تطوير قطاع المعلومات الذي يعتمد أصلا على ركيزتين هما البنية التحتية المتطورة وقطاع أعمال نشط يبتكر الجديد في الانتاج وللتصدير. فالاقتصاد المتطور هو الذي يضع قواعد قانونية وأنظمة وحوافز تساعد، بل تشجع على خلق الأفكار الجديدة ونشرها في المجتمع للمصلحة العامة. فما هي جدوى الأفكار الجديدة الخلاقة اذا بقيت مسجونة في معاهد بحوث أو جامعات أو شركات ولم تستثمر لمصلحة المكتشف كما لمصلحة الاقتصاد؟ ان العائد الاجتماعي العام (أي مستوى الانتاجية القطاعية بالاضافة الى الرفاهية الاجتماعية) للاكتشافات الجديدة يكون دائما أعلى من العائد الشخصي.

يشكل لبنان في هذا الاطار حالة خاصة اذ تمزقه المصالح السياسية التي تنعكس سلبا على الأمن والاقتصاد. يعاني لبنان من علاقات متشنجة ومتوترة وغير صحية مع سورية بالرغم من فرص التعاون الكبرى بين الدولتين. نذكر هنا أن الصين (ذات الاقتصاد الموجه والمنفتح تدريجيا) تستفيد من هونغ كونغ (ذات الاقتصاد الحر) والعكس صحيح أيضا. هنالك نظامان اقتصاديان يتفاعلان ايجابيا في دولة واحدة هي الصين. فلماذا لا يستطيع النظام الاقتصادي اللبناني الحر التفاعل بايجابية مع النظام الاقتصادي السوري الموجه الذي ينفتح تدريجيا؟ لا شك أن هنالك تقصيرا كبيرا ومزمنا ومتواصلا من قبل الجانبين. تشكل العلاقات اللبنانية ـ السورية مضرب مثل في كيفية وقوف السياسة كعائق في وجه الازدهار الاقتصادي المشترك.

الاقتصاد اللبناني مدولر بنسبة كبيرة كما تؤكد عليه الاحصائيات المصرفية من ناحيتي الودائع والقروض. السبب الأساسي لارتفاع الدولرة هو ضعف ثقة اللبنانيين بالوضع العام الذي ينعكس سلبا على قوة النقد (فوائد مرتفعة على الليرة مقارنة بالدولار بالرغم من سعر الصرف الثابت) وصحة المؤسسات المالية (تحويلات الى الخارج للايداع أو الاستثمار كلما تحركت السياسة سلبا). تعود الدولرة في لبنان أيضا الى هشاشة الاستقرار الاقتصادي ذي الجذور السياسية كما الى ضعف الثقة بالسياسات الاقتصادية المتبعة منذ أكثر من عقد من الزمن وخاصة المالية. تعود الدولرة أيضا الى فشل كل الحكومات المتتابعة في مكافحة الفساد السياسي والاداري الذي يهدر أموال المواطنين وعرق جبينهم.

هنالك دول عدة مدولرة بينها تركيا زادت فيها نسبة الودائع بالعملات الأجنبية من المجموع من 25,5% في سنة 1990 الى 57,6% في سنة 2001 (تبقى أقل بكثير من لبنان). بعد أزمة سنة 2001 القاسية، بدأت الحكومة التركية مسيرة الخروج من الدولرة عبر تطبيق اصلاحات هيكلية في القوانين والمؤسسات وعبر اعتماد سياسات مالية ونقدية متقشفة وقاسية. لذا انخفض مؤشر التضخم كما تدنت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي. توسعت الأسواق المالية التركية وتعمقت بفضل الاصلاحات المصرفية والقانونية وبسبب زيادة عدد ونوعية أدوات الاستثمارات.

سببت هذه الظروف الجديدة انخفاضا في نسبة الودائع بالعملات الأجنبية من المجموع الى 38% في آخر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. فالخروج من الدولرة ليس سهلا ويتطلب الكثير من الجهد والوقت. هنالك دولتان وحيدتان في العالم (من 85 اقتصاد مدولر) استطاعتا الخروج نهائيا بنجاح وثبات من الدولرة هما اسرائيل وبولندا. فهل يكون لبنان الدولة الثالثة في هذا الاطار بعد ان غيرت الدولرة الكثير من العادات والتقاليد اللبنانية؟

تشير الدراسات الاقتصادية في العديد من الدول بينها البرتغال واسبانيا واليونان الى وجود علاقة ايجابية قوية بين الديموقراطية والأجور كما بين الديموقراطية والاستقرار الاقتصادي. كلما تعمقت الديموقراطية في الأنظمة السياسية كلما ارتفعت الأجور واحترمت حقوق العمال والمواطنين بسبب المنافسة والمشاركة والتضامن وحق التجمع والحوافز المعتمدة. من الممكن مثلا توقع ارتفاع الأجور المكسيكية ما بين 10 و40% اذا تحسنت الديموقراطية المطبقة ووصلت الى الحدود النوعية المعتمدة في الغرب. في سنة 1996، بلغت قيمة انتاج العامل المكسيكي 9600 دولار سنويا مقارنة بـ 58000 دولار للأمريكي أي 6 مرات أقل. في الأجور كان اجر المكسيكي 1 من 12 مقارنة بالأمريكي (آجر ساعة العمل 1,5 دولار في المكسيك و 17,7 دولار في الولايات المتحدة). يسمح وجود مؤسسات قوية للمواطن وللعامل تحديدا بالحصول على حقوقه وبالاعتراض العلني وعبر القضاء اذا لم يصله حقه. يقول «نورث» ان المؤسسات لم توجد لتكون فاعلة وانما لتخدم المجتمع عبر قواعد واضحة. لذا لكل مجتمع مؤسساته المرتبطة بالثقافة والنابعة من داخله ولا يمكن استيرادها.

أخيرا هنالك نقاش اقتصادي حي وقوي ومستمر حول دور القطاع العام في الاقتصاد. ما هي العلاقة الفضلى بين الأسواق والقطاع العام؟ اذا كان الهدف خلق اقتصاد فاعل، فلا بد للاثنين من أن يلعبا دورا محددا.

يقول الاقتصادي «ماسغريف» ان دور الحكومة هو مباشر وفاعل ويمكن تحديده بتحسين توزع الموارد والدخل كما بتثبيت الاستقرار الاقتصادي العام.

يقول «بيوكانان» على العكس ان على الحكومة أن تترك الأسواق تعمل بحرية وتتفرج عليها، أي لا تتدخل الا عند الضرورة القصوى. تحديد دور القطاع العام في الاقتصاد هو خيار وطني ويرتبط بالتقاليد والعقلية وليس بفاعلية المؤسسات. فهل باشرنا بتحديد هذه العلاقة في الاقتصادات العربية المختلفة؟

* كاتب من لبنان

هل تفك الدول الخليجية ارتباط عملاتها بالدولار؟

محمد خليفة*

■ أفادت أنباء أن البنوك المركزية لدول الخليج العربية الست ربما تقرر خلال اجتماع محافظيها في الرياض في آذار (مارس) المقبل، التحول عن ربط عملاتها بالدولار الأمريكي، وربطها بعملة أخرى أو بسلة عملات. ولا شك أن هذا التوجه من قبل دول الخليج يعني أن هذه الدول غير مطمئنة الى مستقبل العملة الأمريكية ولا الى مستقبل القوة الأمريكية. فالزمن الذي نعيش فيه يشهد تحولات كبرى أبرزها صعود الصين الاقتصادي والعسكري وتحولها الى قوة عالمية عظمى. وكذلك تراجع النفوذ الأمريكي والغربي على مستوى العالم واتضاح أن القوة العسكرية الغاشمة غير قادرة على كسر ارادة الشعوب الطامحة نحو الاستقلال، وتعثر المشروع الاستعماري الأمريكي في أفغانستان والعراق، واحتمال الانسحاب من هذين البلدين. وقد أدى كل ذلك الى خلق شعور عالمي يميل الى التخوف من انهيار الولايات المتحدة وانتهائها كقوة عظمى، وبالتالي انتهاء عملتها بوصفها العملة الدولية الوحيدة.

وكانت الولايات المتحدة قد ظهرت كقوة عالمية عظمى بعد انهيار الامبراطورية البريطانية في الحرب العالمية الثانية عام 1943، وسرعان ما حلّ الدولار الأمريكي في السوق المالية الدولية مكان الجنيه الاسترليني البريطاني الذي غربت شمسه. وقد كان سعر الدولار يحدد على أساس قاعدة الذهب الدولية، وبناء على هذه القاعدة كانت الولايات المتحدة تطرح فئات نقدية بمقدار ما لديها من ذهب في خزانتها. ولما كانت هي قد استأثرت بـ36 في المئة من ذهب العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 فانها قد طرحت كميات نقدية هائلة تعادل هذه النسبة. وقد سار الاقتصاد العالمي القائم على الأساس الذهبي بخطى ثابتة نحو التطور والازدهار، فغاب التضخم من السوق الدولية وانخفضت أسعار السلع والخدمات. لكن هذا الحال لم يستمر لأن الولايات المتحدة كانت قد تدخلت عسكرياً في فيتنام عام 1965، واحتاجت العمليات العسكرية هناك الى مبالغ طائلة لتمويلها، وعجزت الولايات المتحدة عن الحصول على الأموال اللازمة لأن ما لديها من مال لم يكن يكفي الا لتحريك الاقتصاد وبالتالي، فان أخذ أي مبالغ مالية من الخزان